كلمة
الدكتور جوزف طربيه
رئيس جمعية مصارف لبنان
رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب

في إفتتاح

ندوة من تنظيم شركة فيرست بروتوكول
بعنوان

النقد العربي الموحد

بيروت - فندق البريستول
12 نيسان 2010

أيها الحضور الكريم،

لفتني موضوع هذه الندوة، في مضمونه الخاص الذي يشكل استجابة لحلم طالما راود الاجيال العربية من منتصف القرن الماضي وهو حلم ما يزال صعب المنال وإن كانت العودة الى إحيائه تشكل اليوم حافزاً لاخراج الفكر الاقتصادي العربي من دائرة الواقع السياسي المترهل، ودفع فكرة التعاون العربي صوب افاق اوسع، قد يتوجها اعتماد العملة العربية الواحدة كمرجعية للتداول والمبادلات المالية والتجارية ضمن الاطار الموعود لتنفيذ السوق العربية المشتركة .

وعلى الصعيد التاريخي، اود التذكير بداية، بان الدينار العربي شكل احد مظاهر القوة الاقتصادية واول العملات الموحدة في منطقة شاسعة، شملت كامل منطقتنا واجزاء كبيرة من اسيا وافريقيا وحتى اوروبا ، خضعت لحكم سياسي واحد ونظام نقدي موحد في عز صعود الدولة الاموية وبعدها العباسية قبل مئات السنين. وهو ، كما اغلب الانجازات العربية التاريخية في العلوم والفلسفة والحضارة، شكل نموذجا احتذته العديد من شعوب العالم فصارت على ما صارت عليه، وتخلى عنه العرب فصاروا على ما صاروا عليه.

ايها السيدات والسادة ،

ان النقد الموحد بمفهومه الشامل كمرآة لاقتصادات متداخلة ضمن منطقة جغرافية تقيم عليها شعوب ذات ثقافة ولغة وتاريخ ومصالح مشتركة هو التعبير الامثل للتكامل الإقتصادي. كما انه المعبر للتنمية الشاملة المشتركة وتحسين قدرات المجتمعات للتقدم والرخاء . هذا باختصار ما نقرأه في التجارب الغابرة وما نقرأه في التجربة المعاصرة وخاصة تجربة الاتحاد الاوروبي .

ونحن نقر مسبقاً بان هذا الهدف ليس سهل المنال في واقعنا العربي المشتت، والخاضع منذ عقود لمحن الصراعات ، والمتباعد في انظمته السياسية وبناه الاساسية ، والمتباين الى حد التناقض احيانا في انظمته الاقتصادية ومستوى الثروات والمداخيل، كما في الرؤى والتوجهات .

لكن رتابة وكآبة هذه الصورة لا تحجب الحركة التي تبرز ملامحها من خلال ما نلمسه من اهتمام بالمعالجة من قبل بعض القيادات العربية على اعلى المستويات، سواء خلال لقاءات مباشرة تجمعنا بهم او من خلال ما تابعناه من نتائج مبشرة لقمة الكويت

الاقتصادية ، قبل اشهر قليلة ، والتي توجت ودعمت جهوداً مشهودة وكبيرة للمؤسسات المشتركة في اطار جامعة الدول العربية .

فوفق المنهج الذي كرسته القمة ، يفترض الانتهاء من مراحل السوق العربية المشتركة بعد 5 سنوات، على ان يتم إنجاز مصرف عربي مركزي وعملة عربية موحدة قبل 2020. واذا عطفنا هذا التوجه على التقدم الكبير الذي حققه المنهج المعتمد من قبل مجلس التعاون الخليجي الذي افضى فعليا الى اطلاق البنك المركزي الخليجي الموحد كمدخل الزامي للعبور الى العملة الموحدة ، يمكننا بعض التفاؤل بوضع اقتصادي عربي افضل يتقدم تباعا خلال السنوات المقبلة. وان كانت وتيرة نمو التبادل التجاري البيني لا تزال بطيئة وتواجه المزيد من المعوقات ولوائح الحماية ، فيما تسعى دولنا بالاجمال الى ازالة المعوقات التي تعترض تبادلاتها التجارية الخارجية رغم ان معظمها قائم على الاستيراد وليس التبادل المتوازن .

تجاه تقدم الخطوات بين دول مجلس التعاون الخليجي بشأن إصدار عملة خليجية موحدة فيما بينها، والتي يراها البعض نقلة متقدمة في مسيرة إصدار عملة عربية موحدة، يرى معظم الإقتصاديين العرب أن الخطوة الخليجية لا علاقة لها بعملة عربية موحدة التي لن تتحقق على المدى المنظور، إذ أن إصدار العملات الموحدة يأتي في نهاية سلسلة طويلة من الإجراءات الواجب تطبيقها بدءاً من توحيد وتنسيق التشريعات وتحرير التجارة ووضع سقوف لمعدلات عجز الموازنات العامة ومستويات التضخم والمديونات العامة الخ. . . . وإذا كانت الأوضاع الإقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي قد مكنتهم من تحقيق تلك الأمور خلال الفترة القصيرة السابقة عبر إتباع أساليب إقتصادية حرة، حيث حررت عملاتها بشكل كامل منذ سنوات ومكنتهم عائدات النفط من الثبات في هذه السياسة، فإن هذه الظروف ليست متوفرة وليست متشابهة في معظم الدول العربية الأخرى، مما يجعل من فكرة إصدار عملة عربية موحدة في المدى المنظور مشروعاً صعب التحقيق وأقل إلحاحاً من تدابير إستباقية يقتضي التركيز عليها الآن منها توحيد نظم الصرف بين الدول العربية، وإنشاء نظام مقاصة عربي وإعطاء إهتمام أكبر لتحرير التجارة العربية، وتجارة الخدمات، وتحرير إنتقال رجال الأعمال وتوحيد التشريعات وتفعيل التجارة البينية.

أيها السيدات والسادة،

إن الواقع العربي الحالي يفرض التحرك لإزالة المعوقات التي تعرقل العمل الإقتصادي العربي البيني، وتحول دون بلوغه مستويات مقبولة. إن الحلم العربي بقيام عملة عربية موحدة على غرار الإتحاد الأوروبي يراودنا جميعاً رغم العقبات السابقة الذكر. إن قيام مثل هذه العملة ليس شعاراً بل ضرورة حتمية للأمن القومي العربي، وإن المقاربة

الجدية لهذا المشروع تبدأ بتفعيل التجارة البينية، لتأتي بعدها الخطوات الأخرى من التهيئة لسوق عربية مشتركة وسوق مالي موحد من عناصره بنك مركزي عربي مشترك وعملة موحدة.

ايها السيدات والسادة،

إن العملة العربية الموحدة ليست خياراً شكلياً، بل مشروعاً إقتصادياً تمليه مصلحة دولنا العربية حتى تضمن مكاناً بين التكتلات النقدية العالمية. وهي تأتي تتويجاً لعمل دؤوب في مجال التكامل الإقتصادي والنقدي. وهذا أمر يتطلب إرادة سياسية مدعومة بقبول قوي من مجتمع الأعمال ومن الرأي العام العربي.

ومن المؤسف أن القمم العربية لا تضع في رأس جدول أعمالها سوى القضايا السياسية التي نادراً ما تؤدي الى أي عمل مشترك، بينما يتيح المجال الإقتصادي العربي الاساس الصلب لقيام تكامل إقتصادي عربي يأتي بعده إطلاق عملة موحدة كتتويج لمسار كامل من إنفتاح الاسواق وتحرير الإقتصادات العربية وتهيئة وتنسيق السياسات النقدية وإستمرار تطوير الأنظمة الإحصائية وتهيئة نظام التسويات والمدفوعات. وإن ما شهده العالم أخيراً من حدوث أخطر أزمة مالية سببت آثاراً سلبية على النمو الإقتصادي في الكثير من الدول، ومنها دولنا العربية، يبرز كم هو ضروري التعاون لتعزيز مسيرة التعاون الإقتصادي العربي لمجابهة كافة هذه الأخطار.

وفي الختام، إني أدعو، بإسم إتحاد المصارف العربية، والإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وجمعية مصارف لبنان، الرؤساء العرب الى وضع موضوع التكامل الإقتصادي وصولاً الى إصدار عملة موحدة في راس إهتماماتهم الإستراتيجية، فلعلنا ننجح في الإقتصاد بعد أن فشلنا في السياسة في إصلاح النظام العربي أو تجديده بحيث يتمكن من إستيعاب التحولات الكبرى التي جرت في الواقع العربي والعالم من حولنا.

وإننا نتطلع، من خلال تحركاتنا وكل التحركات الموازية، الى مناقشة ووضع خريطة عربية تتضمن أفكاراً وإقتراحات محددة قد يكون بينها البحث في إطلاق هيئة مشتركة لترقب الازمات ومواكبتها، والتعاون في تنقية وتظهير الفرص الاستثمارية المتوفرة في البلدان العربية ومعاونة الحكومات على التطوير المنهجي لمناخات الاستثمار وإزالة أي تحفظات عن مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإعداد المشاريع الملائمة لتوظيفات الصناديق السيادية وشبه الحكومية، وأخذ العبر مما حصل حتى الآن إضافة الى إعادة النظر الشاملة بالبنية الرقابية بعدما أثبتت الازمة الحاضرة، أهمية دورها في تحصين المؤسسات، والحد من تهّور أصحاب القرار فيها.وكل ذلك يقع

حكما في خدمة تطوير البنى التحتية والتشريعية والعملانية لقيام السوق العربية المشتركة ويهيء الارضية الملائمة لاطلاق العملة الموحدة.